"أمن الإنسان" يفتح نافذة جديدة لفهم تحديات التنمية في المنطقة العربية

يذهب مفهوم أمن الإنسان إلى أبعد من مجرّد المحافظة على الحياة، فهو يتمحور حول إعادة إطلاق حياة الناس المعرّضين للتهديد في مسار أكثر أمنًا

بيروت في 21 تمّوز/يوليو 2009 - إن انعدام "أمن الإنسان"، المنتشر على نطاقٍ واسع في البلدان العربية، يزعزع الأركان التي تقوم عليها التنمية، بحسب ما ورد في تقرير تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009 الذي أعدّه مفكّرون وباحثون من المنطقة العربية.

يؤكّد التقرير أنّ أمن الإنسان شرط ضروري لتحقيق التنمية البشرية، وأن إنعدام وجوده في البلدان العربية يزعزع خيارات الناس الذين يعيشون فيها. ولا يُختصر مفهوم أمن الإنسان بمسألة البقاء على قيد الحياة وحسب، بل يشمل أيضًا الحاجات الأساسية مثل الحصول على المياه النظيفة والمسائل المتعلّقة بنوعية الحياة. وغالبًا ما تهدّد أمن الإنسان في البلدان العربية مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية غير العادلة، كما يهدّده التنافس على السلطة والموارد بين فئاتٍ اجتماعية منقسمة. وفي بعض الحالات، يكون مصدر التهديد هو أثر التدخّل العسكري الخارجي.

يؤكد تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009 أن مفهوم أمن الإنسان يمنحنا عدسة جديدةً ومفيدةً لرؤية ما تواجهه التنميةُ البشرية في المنطقة العربية من تحديات وما يمكن طرحُه من حلول.

"هناك مَيلٌ إلى التفكير في الشأن الأمني من زاوية عسكرية محضة أو عبر عدسة أمن الدولة حصرًا"، كما تقول أمة العليم السوسوة، الأمين العام المساعد للأمم المتحدة، ومدير المكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتضيف: "لكن أمن الناس لا يهدّده النزاع والإضطرابات الأهلية وحسب، فمصادر التهديد تشمل أيضًا التدهور البيئي، والتمييز، والبطالة، والفقر، والجوع. ولن تتمكّن شعوب المنطقة العربية من تحقيق التقدّم في مجال التنمية البشرية إلا إذا تمّت معالجة هذه التهديدات بصورة شاملة ومتكاملة."

مفهوم أمن الإنسان يقدم سبيلاً لإعادة توجيه السياسة الإنمائية في المنطقة العربية نحو المجالات ذات التأثير الأعظم في خير الإنسان ورفاهه. يؤدي التركيز على هذا المفهوم إلى تسليط الضوء على المسائل الإنمائية التي تؤثر في قدرة الناس على العيش بأمان وتحقيق قدراتهم الكامنة. ويؤكّد التقرير أن مقاربة السياسات المجتزأة لا تحلّ المشكلة؛ فبرامج توليد فرص العمل، على سبيل المثال، لن تحقّق النتائج المرجوّة منها إذا لم يستطع الناس الحصول على التغذية والرعاية الصحيّة بشكل كاف.

يستند الإطار الفكري لهذا التقرير إلى تقرير التنمية البشرية العالمي للعام 1994 الذي حدّد سبعة تهديدات مترابطة لأمن الإنسان، واعتبر أنّه لا يمكن تحقيق هذا الأمن دون معالجة هذه التهديدات كاملةً بجدّية وبدون أيّ تراتب في الأهميّة.

لمزيد من المعلومات برجاء مراجعة:

في بيروت
منى اليسير
هاتف: 07 11 98 1 961 +
خلوى: 36 00 24 3 961 +
mona.el-yassir@undp.org

في القاهرة
نعمان الصياد
هاتف: 2242 2270 2 20 +
خلوى: 62 234 79 12 20 +
noeman.alsayyad@undp.org

في نيو يورك
سوسن غوشة
هاتف: 5390 906 212 1 +
خلوى: 7520 213 917 1 +
sausan.ghosheh@undp.org

يحدّد التقرير عددًا من الوسائل التي يمكن للبلدان العربية من خلالها تدعيم أمن الإنسان:

- **تعزيز حكم القانون** ضمانًا للحقوق الأساسية والحريات والفرص لكل الناس، وحسمًا للنزاعات القائمة على السلطة والموارد التي تُسبِّب عدم الاستقرار في المنطقة. هناك حظرٌ كاملٌ على تشكيل الأحزاب السياسية في ستة بلدان عربية، بينما تجعل القيود المفروضة على النشاط السياسي والمنظّمات المدنية هذا الحظر حقيقة على أرض الواقع في البلدان العربية الأخرى. أمّا التدابير التي تتخّذ بحجة حماية الأمن القومي، كإعلان حالة الطوارىء على سبيل المثال، فتمهّد السبيل أمام تعليق الحقوق الأساسية، وإعفاء الحكّام من القيود الدستورية، ومنح أجهزة الأمن سلطات واسعة.

"إن الدولة المدنية التي تحكمها القوانين هي الضامنُ الأفضل لأمن الإنسان"، كما تقول مضاوي الرشيد استاذة علم الإنسانيات في جامعة كنغز كولج في لندن، وعضو الفريق المركزي لتقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، وتضيف: "أما في المنطقة العربية فإن الدول بعيدة عن الالتزام بهذا النموذج".

وفي حين يركّز بعض المحلّلين على موضوع إختلاف الهويّة كمصدر من مصادر تهديد أمن الإنسان في البلدان العربية، يرى واضعو هذا التقرير أنّ التنوّع السكّاني في هذه البلدان يتطلّب من الدولة إدارةً حكيمةً لهذا التنوّع في إطار المفهوم الأوسع للمواطنة الكاملة.

- **حماية البيئة** من خلال تدعيم المؤسسات المعنية بها، ووضع القوانين البيئية وتنفيذها، وإدخال القضايا البيئيّة في التخطيط الإنمائي، ورفع مستوى الوعي البيئيّ عبر تثقيف الشباب. يهدّد التصحّر حوالي 2.9 مليون كيلومتر مربّع، أو ما يعادل خُمس المساحة الإجمالية للبلدان العربية، ويجري إستنزاف الموارد الطبيعية بوتيرة مخيفة في ظلّ تزايد الضغوط السكّانية حيث يصل معدّل الخصوبة في البلدان العربية إلى 3.6 مولود حيّ لكلّ إمرأة، مقابل معدّل عالمي قدره 2.6. وبهذا المعدّل، يتوقّع ان يرتفع عدد سكّان المنطقة من 330 مليون نسمة حاليًّا إلى 385 مليون نسمة بحلول العام 2015.

"إن أمن الإنسان في المنطقة العربية يعتمد في الدرجة الأولى والأهمّ على صحة البيئة التي ترعانا" كما تقول أمة العليم السوسوة، الأمين العام المساعد للأمم المتحدة، ومدير المكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وتضيف: "إننا في حاجة إلى التحرّك سريعًا من أجل إطلاق التنمية في المنطقة العربية على مسارٍ أكثر قدرةً وقابليّةً للاستدامة."

- **المحافظة على حقوق المرأة** عبر تغيير القوانين والممارسات التي ترسّخ التمييز ضدّها. ويشير التقرير إلى أنّ فرص النساء في الحصول على العدالة في البلدان العربية منخفضة ومحدودة، وكذلك إمكان حصولهنّ على التعويض حين يَسقطن ضحيّةً للعنف. وفي مناطق النزاع المسلّح يتزايد انعدام الأمن بالنسبة إلى المرأة تزايدًا حادًا.

"العنف ضد المرأة موجود في كل البلدان، لكنّ المرأة التي تعيش في المجتمعات التي تسودها الهيمنة الذكورية الراسخة، وأنماط القرابة الأبوية، والتمييز المقنّن – كما هي الحال في العديد من البلدان العربية – هي أكثر عرضة لهذا التهديد"، كما تقول منيرة فخرو، أستاذ علم الاجتماع في جامعة البحرين سابقًا وعضو الفريق الإستشاري لتقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، وتضيف: "معظم هذا العنف غير المنظور ضدّ النساء في المجتمعات العربية يمارس في البيوت، على الزوجات والشّقيقات، والبنات والأمهات".

- **معالجة البنية الضعيفة للاقتصاد العربي المعتمد على النفط،** والتوجّه نحو اقتصادٍ أكثر تنوّعًا مبنيٍّ على المعرفة وقادر على توليد ما يكفي من فرص العمل. البلدان العربية معرّضة بشدّة لتقلّبات أسعار النفط الذي يشكّل حوالي 70 في المائة من صادرات المنطقة. كما تعاني بلدان المنطقة من معدّل البطالة الأكثر إرتفاعًا في العالم – 14 في المائة مقارنة مع المعدّل العالمي الذي يصل إلى 6.3 في المائة. وبالنظر إلى الوتيرة الحالية للنمو السكّاني ، يتوجّب على البلدان العربية أن تولّد خمسين مليون فرصة عمل جديدة بحلول العام 2020 من أجل إستيعاب الحجم المتوقّع للقوّة العاملة.

"تضعنا الثروة النفطيّة الشهيرة للبلدان العربية أمام صورة مضلّلة لأوضاعها الاقتصادية، وتخفي وراءها الضعفَ البنيوي للعديد من اقتصادات المنطقة وما ينتج من ذلك على صعيد انعدام الأمن بالنسبة إلى البلدان والمواطنين على حدٍّ سواء"، كما يقول وليد خضوري، المستشار في الـ Middle East Economic Survey، وعضو الفريق المركزي لتقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009.

- **مجابهة الفقر وإنهاء الجوع** اللذان ينتشران ويمتدّان على الرغم من وفرة الموارد المالية في المنطقة العربية ككلّ. ويقدّر أنّ واحدًا من كل خمسة أشخاص في المنطقة العربية يعيش تحت خط الفقر المعترف به دوليًّا، المتمثّل بدولارين أميركيين في اليوم. أمّا نسبة الذين يعيشون على أكثر من ذلك بقليل ولا يستطيعون تحمّل تكاليف الحاجات الأساسية، فيفوق هذه النسبة بأشواط. ومن ثمّ، يصحّ القول أنّ حوالي خمسي سكّان المنطقة العربية يعيشون في ظلّ الفقر. وتواجه قطاعاتٌ واسعة من سكّان بلدان الدخل المنخفض حرمانًا كبيرًا من أبسط الحاجات مثل عدم الحصول كفايةً على المياه الصالحة للشرب وإزدياد حالات نقص الوزن بين الأطفال. وقد إزداد عدد الأشخاص الذين يعانون قصور التغذية في المنطقة من حوالي 19.8 مليونًا في فترة 1990-1992 إلى 25.5 مليونًا في فترة 2002-2004.

"الأمن الاقتصادي والأمن الغذائي عاملان جوهريان من عوامل أمن الإنسان"، كما يقول وليد خضوري، المستشار في الـ Middle East Economic Survey، وعضو الفريق المركزي لتقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، ويضيف: "ومع أن المنطقة العربية على العموم تملك معدلاً منخفضًا للفقر مقارنة مع مناطق نامية أخرى، فإن الناس في البلدان العربية الأقل نموًّا والفئات المهمشة في البلدان الغنية يواجهون درجةً خطيرة من الحرمان."

- **رفع مستوى الصحة العامّة** من خلال توسيع إمكانية الحصول على الرعاية الصحية بكلفة معقولة ونوعيّة جيّدة، مع التركيز على الطبّ الوقائي، ومواجهة الممارسات السائدة المؤذية لصحّة المرأة، وإطلاق حملات عامّة تثقيفية لشرح مرض نقص المناعة المكتسب/الإيدز، على أن تكون هذه الحملات واعيةً لحساسية الموضوع وأهمّيته، مع الحرص على رفع مستوى الفحوص المتعلقة بالمرض وكذلك مستوى المعالجة.

"مقاربة موضوع الصحّة من زاوية أمن الإنسان تفرض التعامل معه ليس فقط بهدف معالجة الأمراض، وإنما باعتباره سعيًا لتحقيق حالة صحية سليمة ومتكاملة، جسدًا وعقلاً ورفاهًا اجتماعيًّا"، كما تقول رفيعة عبيد غباش، رئيسة جامعة الخليج العربى، وعضو الفريق الإستشاري لتقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، وتضيف: "إن أمن الإنسان في المنطقة العربية يتطلب التعامل مع الصحة بوصفها حقًّا من حقوق الإنسان."

- **إنهاء الاحتلال والنزاع المسلّح والتدخل العسكري الخارجي** وهي حالات تحمل إلى المجتمعات المعنيّة آلامًا إنسانية، وتقضي على عقود من النمو الاقتصادي، وتزعزع التقدّم المتواضع الذي تمّ تحقيقه على صعيد الإصلاح السياسي، وذلك من خلال تعزيز قوى التطرّف واضعاف أصوات الاعتدال. أكثر من 17 مليون إنسان أُجبروا على مغاردة مواطنهم في المنطقة العربية تحت ضغط النزاع المسلّح، ما يجعل عدد اللاجئين والمهجّرين داخليًّا في المنطقة العربية الأعلى بين مناطق العالم.

"يؤثّر الاحتلال والتدخل العسكري الأجنبي في المنطقة العربية تأثيرًا خطيرًا على الصوماليين والفلسطينيين والعراقيين"، كما يقول كلوفيس مقصود أستاذ القانون الدولي في الجامعة الأمريكية في واشنطن، وعضو الفريق الإستشاري لتقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، ويضيف: " التدخلات المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة والصومال والعراق تضرّ أيضًا بأمن الإنسان في البلدان العربية الأخرى".

أُعدّ تقرير التنمية الإنسانية للعام 2009 في إطار عملية تشاورية مكثّفة إستفادت من مساهمات أكثر من مائة من المفكّرين والباحثين العرب. وبنت على سلسلة من منتديات الشباب، وإستطلاعات الرأي التت تناولت جوانب مختارة لمفهوم أمن الأنسان، ومساهمات مكتوبة أعدّها جمع من قادة السياسة والفكر في البلدان العربية. واضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدورين أساسيين في هذه عملية هما دور الجهة المنظمة التي توفر الظروف الملائمة لتعظيم نتائج عملية الإبداع الفكري الجماعي المستقل ودور مدير العملية الذي يعمل على ضمان الأخذ بكلّ وجهات النظر في عين الإعتبار، وتجسيد توافق الآراء الواسع بين المشاركين في النسخة النهائية للتقرير، وإيصال نتائج هذا التقرير والرسائل التي يتضمّنها إلى جمهور أوسع بهدف إثراء الحوار حول أولويات التنمية البشرية لحوالي 330 مليون نسمة تعيش في البلدان العربية. ولا يعبّر هذا التقرير عن موقف برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي.

هذا التقرير هو المجلّد الخامس من سلسلة تقارير التنمية الإنسانية العربية. وقد تناولت المجلّدات السابقة النواقص الكبرى والحادّة في مجالات الحرية وتمكين المرأة وتحصيل المعرفة وكيفية إعاقتها لمسيرة التقدم والتنمية في المنطقة العربية.

*** *** ***

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو شبكة الأمم المتحدة العالميّة التي تُعنى بالتنمية، وهو هيئة تدعو إلى التغيير والتقدّم وإقامة جسور من المعرفة والخبرة والموارد بين بلدان العالم لمساعدة الناس في بناء حياة أفضل. البرنامج موجود على الأرض في مائة وستة وستين بلدًا، ويعملُ مع كلٍّ منها انطلاقًا من الحلول التي يختارها كلُّ بلدٍ لنفسه في مواجهة التحديات الإنمائية على الصعيدين العالمي والمحلّي. ويستفيد كل من هذه البلدان في تنمية قدراتِه المحلية، من خبرة العاملين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومن مجموعة واسعة من شركاء البرنامج.

لمزيد من المعلومات الرجاء مراجعة:

نيويورك: سوسن غوشة، هاتف. 5390 906 (212) 1 +؛ بريد إلكتروني: sausan.ghosheh@undp.org.

القاهرة: نعمان الصياد، هاتف. 2242 2270 2 (20) + ؛ خلوي. 62 234 79 12 (20) +؛ بريد إلكتروني: noeman.alsayyad@undp.org.

بيروت: منى اليسير، هاتف. 07 11 98 1 (961) +؛ خلوي. 36 00 24 3 (961) +؛ بريد إلكتروني: mona.el-yassir@undp.org.